



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الكتابة الوطنية

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يدعو إلى خوض إضراب إنذاري عام في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية يوم الثلاثاء 13 ماي 2008

بناء على قرار المكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب المنعقد يوم 26 أبريل 2008 والذي فوض للكتابة الوطنية اتخاذ القرار المناسب بعد تقييم شامل ونهائي لجلسات الحوار الاجتماعي، ولتطورات الوضع الاجتماعي. وبناء على التوجهات العامة التي عبر عنها المكتب الوطني بخصوص معايير تقييم نتائج الجولة الرابعة من الحوار الاجتماعي وبعد استعراض العرض الحكومي المقدم خلال الجولة المذكورة والتذكير بالمطالب التي جدد الاتحاد التأكيد عليها في الجولة الأخيرة، ومنها :

- رفع الحد الأدنى من الأجر المعفي من الضريبة على الدخل إلى 36000 درهم .
- إقرار عدالة ضريبية لفائدة الفئات الدنيا والمتوسطة من خلال مراجعة الأشرطة الضريبية والنسب المعتمدة .
- الزيادة في الأجور بنسبة إجمالية تبلغ 30 % أخذاً بعين الاعتبار التراجع المتواصل في القدرة الشرائية سنوياً بحوالي 2,7 % .
- جعل الزيادات المقررة في أضعف الأحوال سارية المفعول وكاملة من يناير 2008 .
- رفع الحد الأدنى للأجر إلى 3000 درهم مع اعتماد الحد الأدنى الساعاتي والزام المشغلين بتطبيقه .
- إقرار ترقية استثنائية لأفواج 2003 إلى 2008 ومراجعة الحصيص المعتمد لترقية المستحقين في آجال معقولة مع تحديد سقف أعلى للانتظار لا يمكن تجاوزه ، مع التأكيد على أن الحل الجوهري لمشكل الترقية يكمن في الإسراع بمراجعة منظومة الأجور التي يطبعها التفاوت الشديد والاختلالات الكبيرة .
وحيث أن المقترحات الحكومية لا تتجاوب مع تطلعات الطبقة الشغيلة في حدها الأدنى ، ولا تتناسب مع مآثره وما ستعرفه القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل من تراجعات متواصلة وسيجعل الزيادات الهزيلة المقترحة عديمة المفعول.

وحيث أن قطاعاً كبيراً من الموظفين المرتبين في السلم الدنيا عند تطبيق الشطر الأول من الزيادة المقررة سيظل رغم ذلك تحت مستوى الحد الأدنى للأجر.
وحيث أنه قد سبق للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن دعا الحكومة إلى إعادة النظر في عرضها ، وأكد أنه ليس من العدالة أن تكون الشغيلة والفئات محدودة الدخل هي الوحيدة التي عليها أن تتحمل أعباء التقلبات الاقتصادية الدولية ، في الوقت الذي استفادت منه الشركات والمؤسسات المالية من إعفاءات ضريبية مهمة يتوقع أن تتجاوز في السنتين القادمتين كلفة الحوار الاجتماعي برمته.

وحيث أنه من مسؤولية الحكومة العمل على تعبئة وتدبير كلفة الحوار الاجتماعي من خلال وضع سياسة جبانية عادلة ومنصفة قائمة على التوازن والتضامن والتفكير في الفئات محدودة الدخل وتوسيع الوعاء الجبائي والتصدي للتملص الضريبي حيث تفيد المعطيات أن حوالي 60 % من الشركات لا تلتزم بأداء مستحقاتها من الضرائب .
وحيث أن منهج الحوار الاجتماعي تشوبه عدة نقائص ومنها انفراد الحكومة بتقديم مقترحاتها في غياب إعداد مشترك أو إخبار قبلي مكتوب بعناصر العرض الحكومي .

وحيث أن الحكومة قد قررت المضي في تطبيق قراراتها دون التوافق مع النقابات ، وأنها بذلك قد قادت الحوار إلى الطريق المسدود بدل أن يكون مقدمة لسلم اجتماعي حقيقي وموضوعي مبني على التزامات واستحقاقات واضحة ، ويستجيب لحد معقول من مطالب الشغيلة .

وحيث أنه سبق للحكومة أن تنكرت لاتفاقيات سابقة كما هو الشأن في حقل التعليم والجماعات المحلية .
واستحضاراً لكل المعطيات والتطورات التي تعرفها الساحة الاجتماعية ، ومن منطلق المسؤولية ، فإن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب قد قرر الدخول في إضراب وطني إنذاري عام في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء 13 ماي 2008.

الرباط في 05 ماي 2008

إمضاء
محمد يتيم
الكاتب العام
للالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

